وجاء فى كتاب آخر أرسله عمر بن الخطاب إلى أبى عبيدة ابن الجراح قوله فى شأن أهل الذمة « وامنع المسلمين من ظلمهم والإضرار بهم ، وأكل أموالهم إلا بحقها ، ووف لهم بشرطهم الذى شرطت لهم فى جميع ما أعطيتهم » .

أدرك المسلمون الأولون من هذه النصوص وغيرها ، ومن تعاليم الإسلام وسمو مبادئه — مدى رحمة الإسلام وعطفه على مخالفيه من الذمة والكتاب — ما استقاموا على الطريقة ، ونأوا عن الإثم والعدوان — فلم يعرف عنهم اضطهاد لهم فى دينهم ، ولا حرمان لهم من حقوقهم ، واستخدمهم الخلفاء الأمويون والعباسيون فى ترتيب دواوين الخراج ، وترجمة علوم اليونان ، وقربوا النابغين منهم ، واعتمدوا عليهم فى شفاء عللهم ، بل عدهم المسلمون عضواً فى هيئتهم الاجتماعية ، يحافظون عليه ، كما يحافظون على أنفسهم ، وساسوهم بالعدل والرفق ، وأشركوهم معهم فى مرافق الدولة ، وكان شعارهم — حيال أهل الذمة — «لهم ما لنا وعليهم ما علينا» ، وهى سياسة عادلة رحيمة ، جعلت المؤرخ الاجتماعى جوستاف لوبون يقول : ما رأيت فاتحاً أعدل ، ولا أرحم من العرب .

(البحث بقية)

حسن أحمد الخطيب

هول تعقيب

الحديث المحمدى

الأستاذ محمود أبو رية

لما أجمعت النية على نشر كتاب عن « حياة الحديث المحمدى » بعد أن جمعت مواده وهيأت فصوله — قدرت أن هذا الكتاب ستضيق به صدور الذين يكرهون التحقيق فى البحث ، والاجتهاد فى الفهم ، والحرية فى الفكر ؛ ولا يرون العلم إلا فيما أخذوه عن شيوخهم تلقيناً ، والاستمساك بما وجدوا عليه آباءهم غثاً كان أو سميناً .

وقد وقع ما قدرت ، فلم تكد تبدو فى أفق « الرسالة » لمعة عن هذا الكتاب حتى انبعث « حشوى »[1] فى إحدى صحف العوام ينضح علينا من رضاع ملكته سباً وشتماً وسفاهاً ، فلم نعره التفاتاً ، لأن المناقشة بين العلماء لا تكون إلا بعلم وبرهان ؛ أما الفحش والسفه والسباب ، فهى أداة الجاهل الذى أعوزته الحجة واستعصى عليه الدليل ، ولا يصح أن يتخذ الجهول فى البحث قريناً .

ولما قرأت فى العدد ٦٤٢ من « الرسالة » كلمة الأستاذ محمد محمود أبوشهبة رأيتها تنزع إلى الحق وتطلبه ، وهى وإن كانت قد حملت بعض مآخذ — تجاوزنا عنها — تستحق العناية ، وتستأهل الرد :

١ — قلت فى كلمتى التى نشرتها بالرسالة : إنى وجدت بعد البحث والتنقيب أنه لا يكاد يوجد فى كتب الحديث كلها حديث قد جاء على حقيقة لفظه ومحكم تركيبه . فجاء الأستاذ أبو شهبة يسأل عن مبعث هذا الحكم ، وبعد أن يسلم بأن من الأحاديث ما روى على المعنى قال : « ومن الأحاديث ما (اتفقت) الروايات على لفظها ! وإن لم تصل إلى درجة المتواتر ، ومن الأحاديث ما لا يشك متذوق للبلاغة أنها من كلام أفصح العرب » . كأنه يقول : إن هناك أحاديث كثيرة (معروفة) قد جاءت على كمال صياغتها كما نطق الرسول بها ، فبدت تحمل مزايا نظمها واتساقها وأسرار بلاغتها ، وخصائص ألفاظها ومعانيها .

ونحن لو سلمنا جدلا بأن هناك أحاديث — قد اتفقت الرواة على لفظها لأنا لم نقف على إحصاء صحيح لها ، فإنه لا يصح اعتبارها ولا الاستشهاد بها ما دامت — كما يقول هو عنها — لم تصل إلى درجة المتواتر ، ذلك بأنه ما دام شرط التواتر لم يتحقق لها فإنها تصبح فى حكم الآحاد الذى لا يعطى إلا الظن ، والظن سواء أكان فى اللفظ أم فى المعنى لا يغنى من الحق شيئاً .

ومن هنا كان استشهادنا بكلمة الشاطبى وقولنا : إنه لا يكاد يوجد حديث قد جاء على حقيقة لفظه ومحكم تركيبه ، وقد سبقنا إلى هذا القول ابن الصلاح فقال فى المتواتر : « إنه لا يكاد يوجد

(١) لم يدع هذا الحشوى علماً من أعلام الفكر والعلم والبيان إلا ناله بنصيب من سفهه ، وقد بلغ من جهله أن بسط لسانه فى الأستاذ الامام محمد عبده وعما قاله فيه (أن له موبقات مكشوفة ...) .

فى رواياتهم ومن سئل عن إبراز مثال لذلك فيما يروى من أهل الحديث أعياه تطلبه » .

على أنا نزيد الأمر توكيداً فنسوق بعض ما قاله أئمة النحو فى سبب عدم إثبات القواعد النحوية بألفاظ الحديث ، لأنها لم تتواتر عن النبى .

قال السيوطى فى الاقتراح : وأما كلامه صلى الله عليه وسلم ، فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروى ، وذلك نادر جداً ، وإنما يوجد فى الأحاديث القصار على قلة أيضاً[1] ، فإن غالب الأحاديث مروى بالمعنى ، وقد تداولها الأعاجم والمولدون فرووها بما أدت إليه عبارتهم ، فزادوا ونقصوا وقدموا وأخروا وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ ... ومن ثم أنكروا على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة فى الحديث .

وقال أبو حيان فى شرح التسهيل : قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع فى الأحاديث على إثبات القواعد الكلية فى لسان العرب ، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره . على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب : كأبى عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر والخليل ، وسيبويه من أئمة البصريين ، والكسائى والفراء على بن مبارك الأحمر ، وهشاماً الضرير من أئمة الكوفيين ، لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين غيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس ... » وقد قالوا : « إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم بأن ذلك لفظ الرسول ولو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن فى إثبات القواعد الكلية ، وإنما كان ذلك لأمرين :

أحدهما : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فتجد قصة واحدة قد جرت فى زمانه صلى الله عليه وسلم ، ولم تنقل بتلك الألفاظ بعينها نحو ما روى فى قوله : (زوجتكها بما معك من القرآن ، ملكتكها بما معك ، خذها بما معك) ، وغير ذلك من الألفاظ الواردة فى هذه القصة[2] ، فنعلم يقيناً أنه صلى الله عليه وسلم لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها ، إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها فأتت الرواة بالمرادف ، ولم تأت بلفظه ، إذ المعنى هو المطلوب ، ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة والاتكال على الحفظ ، والضابط منهم من ضبط المعنى ، وأما ضبط اللفظ ، فبعيد جداً لا سيما فى الأحاديث الطوال . وقد قال سفيان الثورى : إن قلت لكم إنى أحدثكم كما سمعت فلا تصدقونى إنما هو المعنى !

الثانى : إنه وقع اللحن كثيراً فيما روى من الأحاديث ، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللحن فى كلامهم وهم لا يعلمون ذلك ، وقد وقع فى كلامهم ورواياتهم غير الفصيح من لسان العرب ، ونعلم قطعاً من غير شك أن رسول الله كان أفصح الناس ، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها ...

وقال ابن الأنبارى فى الإنصاف فى منع (أن) فى خبر كاد ، وأما حديث كاد الفقر أن يكون كفراً ، فإنه من تغيرات الرواة لأنه صلى الله عليه وسلم أفصح من نطق بالضاد .

ومن قول الشاطبى فى شرحه على ألفية ابن مالك :

« ... إن النحاة يستشهدون بكلام سفهاء العرب وأجلافهم وبأشعارهم التى فيها الخنى والفحش ولا يستشهدون بالحديث . ثم روى عن أبى حاتم عن الجرمى أنه أتاه أبو عبيدة معمر بن المثنى بشىء من كتابه فى تفسير غريب القرآن الكريم قال : فقلت له عمن أخذت هذا يا أبا عبيدة ، فإن هذا تفسير خلاف تفسير الفقهاء؟ فقال : هذا تفسير الأعراب البوالين على أعقابهم ! فإن شئت فخذ وإن شئت فدع ... ثم قال : ولا أعرف لابن مالك سلفاً إلا ابن خروف[1] .

نجتزئ بما نقلناه من أقوال هؤلاء الأئمة ، لأن الكلام فى ذلك يطول :

---

(١) كما سنرى فى الحديث الآتى .

(٢) لهذا الحديث — الذى لا يزيد عن ثلاث كلمات صيغ أخرى غير التى أوردها أبو حيان : انكحتكها بما معك ... أملكتكها بما معك ... كحتكها على أن تقرئها وتعلمها الخ قال ابن دقيق العيد هذه لفظة واحدة =

= فى قصة واحدة واختلف فيها مع اتحاد مخرج الحديث ، وقال الدلائى من المعلوم أن النبى لم يقل هذه الألفاظ كلها فلم يبق إلا أن يكون قد قال لفظة منها وعبر عنه بقية الرواة بالمعنى . وللفقهاء فى ذلك اختلاف كبير . راجع فتح البارى ج ٩ ص ١٧١ وما بعدها .

(١) كان مالك يرى الاستشهاد بالحديث ولم يشاركه فى ذلك إلا ابن خروف

٢ — عرض الأستاذ لقولنا إن المعانى قد ظلت تتوالد ، والألفاظ تختلف باختلاف الرواة . فاتفق معنا فى اختلاف الألفاظ وتباين الأساليب ، وخالفنا فى توالد المعانى ... ونحن لا نتوسع بالرد عليه فى ذلك ، لأن فيما أوردناه من كلام أئمة النحو واللغة غناء ، فقد أثبتوا أن الرواة قد زادوا ونقصوا وقدموا وأخروا وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ ، ولحنوا وأخرجوا لفظ الحديث عن القياس العربى ، فإذا لم يكن فى ذلك كله توالد للمعانى ، فمن أى شىء إذن يكون هذا التوالد ؟ !

ويقول الأستاذ : إنه كان يجب منا « أن نقرأ فى كتب الرجال ، وبخاصة الصحابة والتابعين ، لنعرف ما خص الله به هؤلاء القوم من حافظة قوية وذاكرة وقادة .

وما كان يجب الأستاذ منا قد قمنا به ، بل زدنا عليه ، فقد أبدينا النجعة فى مطارح البحث ، حتى انتهينا إلى منطقة وجدنا فيها أن الصحابة كانوا يرغبون عن رواية الحديث ، بل كانوا ينهون الناس عنها . ومما ألفيناه من أسباب ذلك أنهم كانوا يخشون أن تحوتهم هذه الحافظة (القوية) فيروون الحديث على غير ما نطق به النبى فيبدو وقد أصابه التحريف أو الزيادة أو النقصان ! وهم لم يكونوا يروون ما يروون عند سماعه ولا بعد سماعه بقليل ، وإنما كانوا يفعلون فى المناسبات ، وقد لا تتهيأ هذه المناسبات إلا بعد سنين طويلة ، فكان كل صحابى يروى ما يجده فى ذهنه من معنى الحديث الذى سمعه من النبى (ص) أو من أحد أصحابه أو من أحد التابعين ، إذ لم تكن رواية الصحابة موقوفة على ما يسمعونه من النبى فحسب ، فيعبر عنه بألفاظ من عنده ومن هنا جاءت رواية الحديث الواحد بألفاظ مختلفة .

وإلى الأستاذ بعض الأمثلة مما عثرنا عليه فى بحثنا :

جمع أبو بكر الصديق الناس بعد وفاة نبيهم وقال لهم : إنكم تحدثون عن رسول الله أحاديث تختلفون فيها ، والناس بعدكم أشد اختلافاً ، فلا تحدثوا عن رسول الله شيئاً ، فمن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه . ونسى عمر حديث تيمم الجنب ، وعلى أن عماراً قد ذكره به فإنه لم يذكره !

وقال عمران بن حصين : والله إن كنت لأرى أنى لو شئت لحدثت عن رسول الله يومين ولكن بطأنى عن ذلك أن رجالا من أصحاب رسول الله سمعوا كما سمعت وشهدوا كما شهدت ويتحدثون أحاديث ما هى كما يقولون وأخاف أن يشبه لى كما شبه لهم فأعلمكم أنهم كانوا يغلطون وأنهم ما كانوا يتعمدون !

وقيل لزيد بن أرقم حدثنا عن رسول الله فقال : كبرنا ونسينا والحديث عن رسول الله شديد . وكان عبد الله بن مسعود — وهو من هو — يتغير عند ذكر الحديث عن رسول الله ، وتنتفخ أوداجه ويسيل عرقه وتدمع عيناه ويقول ، أو قريبا من هذا ! أو نحو هذا ، أو شبه هذا . كل ذلك خوفا من الزيادة والنقصان أو السهو والنسيان . وسأل مالك بن دينار ميمون الكردى أن يحدث عن أبيه الذى أدرك النبى وسمع منه فقال : كان أبى لا يحدثنا عن النبى مخافة أن يزيد أو ينقص !

ولهذه الأخبار نظائر كثيرة أوردنا طائفة صالحة منها فى كتابنا .

وعلى أن الأستاذ قد اعترف بأن رواية الحديث بالمعنى كان لها ضرر من الناحيتين اللغوية والبلاغية فانه قد منع أن يكون لها ضرر من الناحية الدينية . ونحن نعجب أن يخفى على مثله هذا الأمر وهو مشهور بين الفقهاء جميعاً .

وإذا كان الكلام فى ذلك يطول فإنا نحيل الأستاذ إلى ما كتبه العلامة نجم الدين الطوخى فى آخر كتابه (صفة الفتى) وإن أبى إلا أن يرى أمثلة على ذلك من بعض الأحاديث ليعرف ما جرى فيها من خلاف بين الفقهاء — ولا شىء أضر من الخلاف — بسبب رواية الحديث بالمعنى ؛ فليرجع إلى حديث استفتاح الصلاة بسورة الفاتحة ، وإلى الحديث الذى أوردناه من قبل وهو (زوجتكها بما معك) .

٣ — تكلم الأستاذ عن الحديث الذى قلنا إنهم استجازوا به وضع الحديث وهو : إذا لم تحلوا حراماً ولم تحرموا حلالا — وأصبتم المعنى — فلا بأس . فقال : وهذا الحديث بعضه لا يدل على الوضع ! وإن فى قوله وأصبتم المعنى ما يدل على أن الحديث قيل تجوزاً للرواية بالمعنى !

ولم يقل أحد إن بعض هذا الحديث صحيح ، وبعضه الآخر موضوع ! وإنما ذكر الجوزقانى وابن الجوزى أنه موضوع . ولو أن هذه العبارة التى قضى الأستاذ بصحتها كانت معروفة

صحابة لمنعت من تحرج من تحرج منهم من رواية الحديث ! ولرفعت ذلك الخلاف الكبير الذى وقع بين العلماء فى جواز رواية الحديث بالمعنى وعدم جوازها .

على أنه قد وردت أحاديث صحيحة تقطع بأنه صلوات الله عليه ما كان يريد إلا أن تروى أحاديثه على حقيقة لفظها مهما تحرى الراوى فى إصابة معانيها ، ولم يكن ليشدد فى عدم استبدال لفظ بلفظ فحسب وإنما كان يضرب عليه ، فقد روى أصحاب السنن هذا الحديث : نضر الله امرأ سمع مقالتى فأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع » . وهذا الحديث القولى قد أيده النبى بسنة عملية ؛ فقد روى البخارى وغيره عن البراء بن عازب أن رسول الله علمه دعاء يقوله عند ما يأتى مضجعه ، ومن هذا الدعاء : « آمنت بكتابك الذى أنزلت وبنبيك الذى أرسلت » فقال البراء يستذكر علمه النبى « وبرسولك الذى أرسلت » فقال له النبى « وبنبيك الذى أرسلت » وفى بعض الروايات فطعن فى صدره وردده إلى رواية الصحيحة . ومعلوم أن اللفظ الذى جاء به البراء يؤدى المعنى وأكثر ، فهو بهذا قد أصاب المعنى ولكن النبى لايريد ممن روى عنه إلا أن ينقل كما سمع .

٤ — ويقول الأستاذ عن كلمة (متعمدا) التى جاءت فى بعض روايات حديث من كذب على: إن القاعدة عند المحدثين أنه إذا تعارضت الروايات رجح الأكثر والأقوى ، وهنا ترجح رواية ذكر اللفظ ويحمل المطلق على المقيد ! !

ولا نطل القول فى مناقشة هذه القاعدة ولا فى طلب الدليل على هذا الأكثر والأقوى ! ! وإنما نقول إن علماء الحديث قد جعلوا للترجيح اعتبارات متعددة ، منها اعتبار الاسناد ، ومنها اعتبار المدلول وغير ذلك . وقالوا فى اعتبار الإسناد إن رواية أحد كبار الخلفاء ترجح على غيرها ، وكذلك ترجح رواية من كان فقيهاً ومن كان أكثر مخالطة للنبى الخ ورواية هذا الحديث بغير كلمة (متعمدا) قد نالت كل اعتبارات الترجيح فقد رواها ثلاثة من الخلفاء الراشدين وهم كبار فقهاء الصحابة وأكثر مخالطة للنبى ، والزبير بن العوام — وهو من هو يؤيد روايتهم ورواية غيرهم من كبار الصحابة ويقسم بأن النبى لم يقل هذه الكلمة ، وفى سنن ابن ماجه عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن أنس ابن مالك قال رسول الله من كذب على — حسبته قال متعمداً فليتبوأ مقعده من النار . ورسالة الشافعى[1] التى هى الأصل الأول لعلم الأصول ومؤلفها أقرب إلى معين السنة الصافى قد ورد فيها هذا الحديث بصيغ كثيرة لم يأت فى واحدة منها كلمة (متعمدا). وابن قتيبة الذى قالوا إنه لأهل السنة كالجاحظ للمعتزلة لم يوردها فى كتابه (تأويل مختلف الحديث) الذى دافع فيه عن رجال الحديث إلا بغير هذه الكلمة . على أن الأقرب إلى العقل السليم والأشبه بخلق النبى العظيم أن تكون الرواية التى جاءت بغير هذا اللفظ هى الصحيحة ، والتى يطمئن بها القلب ؛ لأن الكذب هو الكذب .

٥ — ذكرنا فى كلمتنا أن تدوين الحديث قد تقلب فى أدوار أربعة ، فكان فى أول أمره مشوباً بغيره من أقوال الصحابة فى التفسير وغيره من مسائل دينية أو طرق أدبية الخ مما كانوا يعنون بجمعه وتدوينه على طريقة العصر الذى وقع فيه التدوين من غير ترتيب ولا نظام إلى أن جاءت طبقة ابن جريج الخ » فقال الأستاذ من أين وصلنا إلى ذلك ! ونحن نذكر له بأن كل من درس تاريخ التدوين فى الإسلام وبخاصة فى عصر بنى أمية يعرف ما عرفنا ويصل إلى ما إليه وصلنا ، وإذا أراد أن يقف على (طفولة التدوين الإسلامى) فليرجع إلى مظانه ، ولكى لا نشق عليه بكثرة البحث فى المصادر الكثيرة نحيله إلى أدنى المصادر إليه : الجزء الثانى من كتاب ضحى الإسلام للاستاذ الكبير أحمد أمين بك . والجزء الثالث من تاريخ التمدن الإسلامى لجورجى زيدان بك .

٦ - قال الأستاذ فى أول مقاله إنه تتبع الحقائق التى وصلت إليها فوجد أن فيها ما يجافى الحقيقة ! ولم يكن مبنياً على دراسة عميقة ! . راجعة إلى مصادر الحديث الأصلية ! ! ولا يؤاخذنا الأستاذ بما نصارحه به من أنه قد تعجل فى الحكم وأسرع فى القضاء ، ذلك بأنه لم يقرأ الكتاب كله ولا درس مواده وفصوله ، ولا عرف مراجعه وأسانيده ، وكل الذى رآه منه إنما هو (لمعة ضئيلة عنه) وقد كان عليه إذا آثر الحق والعدل أن يستأنى فى

(١) راجع ١٠٨٩ — ١١٠٠ من الرسالة تحقيق وشرح الأستاذ الفاضل الشيخ أحمد محمد شاكر